توجبه حكومي بالإسراع في إطلاق المنظومة الوطنية للدفع الإلكتروني



وجه رئيس الوزراء علي الزيدي، اليوم الأحد، باستكمال المتطلبات الفنية والإدارية والتنظيمية لإطلاق المنظومة الوطنية للدفع الإلكتروني، والعمل على إطلاق البطاقة الوطنية في أقرب وقت ممكن.

وجاء ذلك خلال ترؤسه اجتماعاً ضم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزيري المالية والاقتصاد الرقمي، ومدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي العراقي، ومدير عام تقنية المعلومات في البنك المركزي، لبحث الآليات والخطوات المتخذة لاستكمال مشروع إصدار المنظومة الوطنية للدفع الإلكتروني، وفق بيان ورد لوكالة شفق نيوز.

وأكد الزيدي أن الدول التي تمتلك منظومات وطنية خاصة بالبطاقات الإلكترونية تتمتع باستقلالية القرار في مجال المدفوعات، مشدداً على أهمية رسم المسارات الصحيحة لتنفيذ المشروع، بما يحقق عوائده المالية والاقتصادية المنشودة ويعزز السيادة المالية للعراق.

ووجه بأن تكون المنظومة الوطنية للبطاقات أداة دفع وطنية واسعة الانتشار، تعمل وفق ضوابط وقواعد

يضعها البنك المركزي العراقي، بما يضمن كفاءة الأداء، ويعزز مستويات الامتثال والرقابة، ويسهم في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية.

وشهد الاجتماع الاتفاق على المضي باستكمال متطلبات المشروع، والعمل على إطلاق البطاقة الوطنية للدفع الإلكتروني في أقرب وقت ممكن، بما يدعم التحول الرقمي ويعزز كفاءة النظام المالي في العراق.

وتعود الخطوات التمهيدية للمشروع إلى عام 2023، حين قرر البنك المركزي العراقي إنشاء الشركة الوطنية لنظم الدفع الإلكتروني، بهدف تطوير وإدارة أنظمة الدفع والتقاص الإلكتروني في البلاد.

وفي عام 2024 عقدت اجتماعات تحضيرية لتأسيس الشركة، فيما أعلن البنك المركزي خلال عام 2025 عن مشروع البطاقة الوطنية للدفع الإلكتروني، بوصفها خياراً محلياً إضافياً للاستخدام داخل العراق بالدينار العراقي، إلى جانب البطاقات العالمية، مثل Visa وMastercard.

ويهدف المشروع إلى تعزيز أنظمة الدفع المحلية، وتقليل تكاليف المعاملات، وتوسيع استخدام المدفوعات الإلكترونية، وتعزيز استقلالية البنية التحتية المالية للعراق، وفق البيانات الرسمية.